مجلة الاجتهاد القضائي - المجلد 14 - (العدد التسلسلي 29) – مارس 2022 (ص ص: 453 - 464)
مخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع - جامعة محمد خيضر بسكرة

إشكالية الاعتراف بالشخصية القانونية للروبوت الذكي

The problem of acknowledging the legal personality of the smart robot

د. سهام دربال [1]
أستاذة محاضرة
المركز الجامعي مغنية (الجزائر)
sihamderbal13@gmail.com

تاريخ الارسال:	تاريخ القبول:	تاريخ النشر
30 نوفمبر 2021	23 مارس 2022	30 مارس 2022

الملخص:

تشكل فكرة الروبوت الذكي في الوقت الراهن تحدّيات جديدة نحو المفاهيم التقليدية للقانون، خاصّة في مجال الشخصية القانونية، فالمتعارف عليه قانونا أن اكتساب الشخصية القانونية يكون إمّا لشخص طبيعي أو لشخص معنوي. ما جعل بعض الفقهاء يعارضون فكرة منحه الشخصية القانونية لعدم ملاءمتها مع المفاهيم القانونية الحالية. لذلك حاولت من خلال هذه الدراسة التعرف على مدى إمكانية الاعتراف للروبوت الذكي بالشخصية القانونية ومن النتائج التي توصلت إليها هي ضرورة إعادة النظر في فكرة الشخصية القانونية والاعتراف للروبوت الذكي بشخصية قانونية تتلاءم مع طابعه الخاص.

الكلمات المفتاحية : الشخصية القانونية – الشخص الطبيعي – الشخص الاعتباري – الروبوت الذكي – الشخص الافتراضي.

Abstract:

The idea of the smart robot currently poses new challenges to traditional concepts of law, particularly in the area of legal personality. It is legally recognized that the acquisition of legal personality is either for a natural person or a legal person. This led some jurists to oppose the idea of granting the smart robot legal personality because it was inappropriate with current legal concepts. Thus, and through this study, we tried to figure out the extent to which a smart robot can be recognized as having a legal personality. One of the findings we reached is that the idea of legal personality needs to be reviewed and the smart robot should be recognized as having a legal personality appropriate to its own character.

key words: *legal personality - natural person - juridical person - smart robot -Virtual person.*

[1] المؤلف المرسل: د. سهام دربال ـــــــــــــــ *Email: sihamderbal13@gmail.com*

مقدمة:

يتميز العصر الحالي بالثورة المعلوماتية التي أفرزت العديد من التقنيات الحديثة أهمّها الذكاء الاصطناعي والروبوت الذكي الذي أصبح دوره إيجابي في حياتنا اليومية، فقد ظهرت العديد من الروبوتات الذكية منها ما يتعلق بالمجال الطبي، الاقتصادي، الفلاحي، العسكري وغيرها.

لهذه الروبوتات الذكية عدة خصائص منها الاستقلالية ومحاكاة ذكائها للذكاء البشري، وهي حاليا تقوم بعدة وظائف وأنشطة كانت في وقت مضى حكرا على البشر كتقديم الأخبار والتمريض وتشخيص المرض والطبخ، هذا التطور المعلوماتي أدّى الى الاعتراف للروبوت الذكي "صوفيا" -الذي تعتبر من أشهر الروبوتات الذكية التي تشبه في تصميمها وتفاصيلها البشر- بالجنسية السعودية وبذلك تعتبر أوّل روبوت ذكي حصل على الجنسية في العالم.

إنّ الاستخدام المتزايد للروبوتات الذكية أثار العديد من التساؤلات حول القواعد القانونية المطبقة على عمل هذه الروبوتات الذكية عندما تحدث أضرارا للغير ومن المسؤول عن هذه الأضرار، خصوصا وأنّ أغلب التشريعات الحالية لا تضع قواعد خاصّة بالمسائل القانونية التي يمكن أن تثار عند استخدامها.

تكمن أهمية هذه الدراسة في محاولة إلقاء الضوء على التحديات القانونية التي تواجه مسألة اكتساب الروبوت الذكي الشخصية القانونية في ظل المفاهيم القانونية الحالية ومع غياب نصوص قانونية واضحة. وعليه يمكننا طرح الإشكالية التالية:

هل يمكن تطبيق أحكام الشخصية القانونية على الروبوت الذكى؟ أو على التشريعات إعادة النظر في الأحكام القانونية الحالية لتتلائم مع الطبيعة الخاصّة للروبوت الذكى؟

للإجابة عن هذه الإشكالية نعتمد على المنهج الوصفي والتحليلي لتحديد المقصود بالروبوت الذكى والوقوف على أهم الآراء الفقهية المقترحة بخصوص قبول أو رفض فكرة الشخصية القانونية للروبوت الذكى. وقد قسمت الدراسة إلى ثلاث اقسام رئيسية وهي كالتالي: الإطار المفاهيمي للروبوت الذكي. إنكار الشخصية القانونية للروبوت الذكي. الاعتراف بالشخصية القانونية للروبوت الذكي.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للروبوت الذكي

يعتبر مصطلح الروبوت الذكى من المصطلحات المعاصرة والأكثر استخداما في مجال التكنلوجيا في الوقت الحالي وعليه نتناول فيما يلي تعريف الروبوت الذكى والتمييز بينه وبين الذكاء الاصطناعي:

المطلب الأول: مفهوم الروبوت الذكي " *Smart robot*"

يأخذ مفهوم الروبوت حيزا كبيرا في الدراسات الاكاديمية الحالية ويرجع ذلك للخصائص التي يتميز بها والتي تصعب على الباحثين الاتفاق على وضع تعريف محدد يشمل جميع خصائصه، بالإضافة الى أنه كثيرا ما يتم الخلط بينه وبين العديد من المصطلحات الحديثة التي تستعمل في المجال التكنلوجي والرقمي ومن بينها مصطلح الذكاء الاصطناعي.

الفرع الأول: تعريف الروبوت الذكي

من الجانب اللّغوي: "يرى البعض أنّ كلمة روبوت " *Robot* " مشتقة من كلمة "*Robota*" التي تعني العمل الصعب [1]، أمّا من الجانب الاصطلاحي: يبدو أنه من الصعب وضع تعريف محدّد وشامل لكل مميزات الروبوت خاصّة الذكية ويرجع ذلك لوجود أنواع مختلفة، ومع ذلك حاول بعض الفقهاء وضع تعريف يشمل أهم خصائصه من بينها:

الروبوت " عبارة عن آلة ذكية تسير بشكل ذاتي مستقل عبر محاكمة عقلية اصطناعية، هدفها القيام بمهام دقيقة في مجال الطب والإدارة والتدقيق الداخلي في المؤسسات والنقل وغيرها".[2]

والجدير بالذكر أنّ الروبوت الذكي يتخذ العديد من الأشكال حسب المجال المخصص له، فنجد الروبوتات الذكية الطبية التي تعمل في مجال الطب وتشخيص الامراض والتمريض مثلا، الروبوتات الذكية التي تستعمل في المنازل، الروبوتات الذكية التي تستعمل في المجال الحربي، هناك كذلك التي تستعمل في المجال الفلاحي والصناعي والسيارات ذاتية القيادة الخ...

الفرع الثاني: التمييز بين الروبوت الذكي والذكاء الاصطناعي

الذكاء الاصطناعي هو "علم يهتم بصناعة آلاّت تقوم بتصرفات يعتبرها الانسان تصرفات ذكية". وفي ذات السياق عرّفه "رسابيل" بأنه محاولة جعل الآلات العادية تتصرف كالآلات التي نراها في أفلام الخيال العلمي".[3]

كما عرّفه حبيب احمد بأنّه: "مجال من مجالات علوم الكمبيوتر ينشئ آلاّت ذكية تتفاعل كالبشر".[4] الملاحظ أنه كثيرا ما يتم الخلط بين مفهوم الذكاء الاصطناعي ومفهوم الروبوت الذكي، وعليه ما الفرق بينهما؟

يعتبر الروبوت الذكي تطبيق من تطبيقات الذكاء الاصطناعي فهو عبارة عن كيان قد يكون ذكي عند اكتسابه تقنية الذكاء الاصطناعي وقد يكون غير ذكي كالروبوتات المنزلية العادية مثلا التي تبرمج منذ البداية للقيام بأعمال محددة مسبقا، بالتالي تعجز عن القيام بأعمال أخرى لم تبرمج عليها، هذا النوع من الروبوت لا يمكن اعتباره ذكي لأنه لا يتمتع

بالاستقلالية في القيام بأعمال أخرى يمكن أن يكتسبها من البيئة المحيطة به، بينما الروبوت الذكي يتمتع بالاستقلالية في اتخاذ القرارات بعيدا عن إرادة البشر. هذا النوع من الروبوت أثار إشكالية اكتسابه الشخصية القانونية وهو ما سنبينه فيما يلي:

المطلب الثاني: إنكار الشخصية القانونية للروبوت الذكي

يعتبر بعض فقهاء القانون أنّ الروبوتات الحالية ليست ذكية، ما يؤدي لاستحالة منحها الشخصية القانونية، فتقنيات الذكاء الاصطناعي لم تتطور لدرجة الوصول الى برمجة تطابق الانسان، وعليه فالوضع الحالي للتشريعات عاجز عن تقبل فكرة الاعتراف للروبوت بالشخصية القانونية.

وفي ذات السياق فإن بعض الفقهاء خاصّة على المستوي الأوروبي والأمريكي أكّدوا على عدم قبولهم فكرة الاعتراف للروبوت الذكي بالشخصية القانونية، لكون هذه الفكرة تجانب الصواب للعديد من الاعتبارات، فالجمعية الأوروبية الداعمة لمشروع الروبوتيك *hobotic association eu* لم تؤيد فكرة الاعتراف بها ككيانات قانونيه لها مركز قانوني شبيه بالشخص الطبيعي.[5]

كما وجه 156 خبير في القانون والذكاء الاصطناعي من 14 دولة أوروبية مذكرة اعتراض شديدة اللهجة لوقف النقاش داخل البرلمان الأوروبي بخصوص اكتساب الروبوت الذكي شخصية قانونية، لأنّ هذا يستدعي بالضرورة تمتعها بباقي الحقوق كالحق في الزواج والتملك واعتبروا ذلك مجرد محاولة من المصنعين للتنصل من مسؤوليتهم اتجاه منتوجاتهم.[6]

وهذا نفس الاتجاه الذي أخذ به كل من الفقيه الفرنسي *G. Loiseau* والفقيه *M. Bourgeois* حيث اعترفا بخطورة هذه الخطوة، التي قد تؤدي بنا الى العديد من الانحرافات الخطيرة التي قد تحدث إذا ما اتخذت، أوّلها أنّ من شأن هذا الاعتراف أن يؤدي الى عدم مسؤولية منتجي ومستعملي الأجهزة الذكية بالإضافة إلى عدم حرصهم على استعمال وتصنيع روبوتات ذكية آمنة لا تشكل خطرا على مستخدميها فالمسؤولية في هذه الحالة تقع على عاتق هذه الكائنات الذكية[7].

هذا بالإضافة إلى أنّ النفع الاجتماعي لا يستدعي منح هذه الكائنات مراكز قانونية غير عادية وإلاّ سنجد أنفسنا في مواجهة مع شخصيات قانونية غير حقيقية.[8]

وفي ذات السياق فإنّ منح الشخصية القانونية للروبوت الذكي قد يثير إشكالية لمن تمنح الشخصية القانونية: هل للذكاء الاصطناعي أو الهيكل الذي جسّد فيه هذا الذكاء -أي جسم الروبوت-؟

الواقع أنه في حالة الشخصية القانونية الطبيعية تمنح بالضرورة للحامل المادي للشخص الطبيعي أي –الجسد الحي– بغض النظر عن مفهوم الذكاء والوعي في إطار ما يعرف بأهلية الوجوب التي يتمتع بها الانسان الحي، أمّا في حالة الروبوت الذكي ولعدم الاعتراف القانوني بالشخصية القانونية لحامله ولكون هذا الحامل لا علاقة له بالمفهوم الانساني، فإنه من الممكن أن يأخذ شكل الانسان أو شكل حيوان.[9]

أضف الى ذلك أنّ الروبوت الذكي لا يتمتع باستقلالية تامّة، لأنه دائما ما يحتاج لتدخل الانسان في حالة حدوث أي مشكل تقني.

وعلى النقيض من هذا ظهر اتجاه آخر يدعو إلى إعادة النظر في المفهوم التقليدي للشخصية القانونية وعلى ضرورة التفكير في منح الروبوت الذكي شخصية قانونية وهو ما سنتناوله في الجزئية الموالية.

المبحث الثاني: الاعتراف بالشخصية القانونية للروبوت الذكي

المتعارف عليه قانونا أنّ الشخصية القانونية إمّا شخصية طبيعية أو شخصية معنوية، لكن التطور العلمي الذي شهده العالم اليوم والذي نتج عنه تقنيات تكنولوجية رقمية وذكية دفعنا إلى التساؤل عن مدى امكانية التوسع في فكرة الشخصية القانونية التقليدية، أو ادراج مفهوم جديد للشخصية القانونية يتماشى مع الطبيعة الخاصة للروبوت الذكي، خصوصا وأنّ فكرة الشخصية القانونية المعنوية التي أصبحت اليوم واقع قانوني لا جدال فيه كانت محل اختلاف في وقت مضى.

المطلب الأول: مدى ملائمة تطبيق أحكام الشخصية القانونية الطبيعية على الروبوت الذكي

يمكن إطلاق مصطلح "الشخص" في اللّغة العادية وفي غير المجال القانوني كعلم الفلسفة والأخلاق وعلم النفس على الانسان، أمّا من الناحية القانونية: ف "الشخص هو كلّ من يتمتع بالشخصية القانونية. والشخصية القانونية هي صفة يقررها القانون بمقتضاها يكتسب الحقوق ويتحمل الالتزامات "

والجدير بالذكر أنه لا يشترط لثبوت وصف الشخص لكائن معين أن تتوفر له الصلاحية لاكتساب جميع الحقوق والالتزام بجميع الالتزامات، بل يكف لذلك أن تتوفر له الصلاحية لكسب حق واحد.[10]

والمشرع الجزائري نظم الأحكام الخاصّة بالأشخاص في الباب الثاني من الأمر رقم 75 – 58 المتضمن القانون المدني[11] تحت عنوان "الاشخاص الطبيعية والاعتبارية"، مخصصا لها المواد من 25 الى 48 بالنسبة للشخص الطبيعي ومن المادة 49 إلى 52 بالنسبة للشخص الاعتباري.

وعلى هذا الأساس نتساءل إن كان بإمكاننا منح الروبوت الذكي أو الرجل الآلي -الذي يتميز بذكاء يقارب الذكاء الإنساني- الشخصية القانونية على أساس أنه يتشارك مع الشخص الطبيعي في بعض الخصائص؟ يبدو لنا من الصعب القول بإمكانية منح الروبوت الذكي الشخصية القانونية على أساس أنه شخص طبيعي وذلك لأنّ هذا الأخير تتوفر فيه مجموعة من الشروط والخصائص لكي يكتسب هذه الصفة، هذه الخصائص لصيقة بحياة الانسان والروبوت الذكي حتى ولو بلغ درجات عالية من التطور يستحيل أن تتوفر لديه هذه الخصائص. فالشخصية القانونية للشخص الطبيعي تبدأ من ولادته حيا وتنتهي بوفاته وهو ما نص عليه المشرع الجزائري في المادة 25 الفقرة الأولى من القانون المدني الجزائري السالف الذكر" تبدأ شخصية الانسان بتمام ولادته حيا وتنتهي بموته."

المطلب الثاني: مدى ملائمة تطبيق أحكام الشخصية القانونية الإعتبارية على الروبوت الذكي

لابد من بيان أنّ الأصل في الشخصية القانونية أنّها تثبت للإنسان وحده أي للشخص الطبيعي ولكن مع تطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية كان من الضروري منحها لغير الانسان، هذا ما دعا الى إبتداع ما يطلق عليه حاليا بالشخص المعنوي أو الاعتباري.[12]

بداية يمكن القول أنّ الشخص الاعتباري هو "مجموعة من الاشخاص يضمهم تكوين واحد لتحقيق هدف معين أو مجموعة من الأموال تكون موضوعة لتحقيق غاية معينة يضفي عليها القانون الشخصية القانونية".[13]

كما عرّفه الدكتور عبد القادر الفار بأنه: "مجموعة من الاشخاص أو الأموال ترمي إلى تحقيق غرض معين ويعترف بها القانون".[14]

وفي ذات السياق فإن اصطلاح "الاشخاص الاعتبارية" يعني صراحة أنها تكتسب الشخصية القانونية حكما بنص القانون الذي اعتبرها كذلك وفي ذات الوقت يعني ضمنا أنها ليست أشخاص طبيعية.[15]

ولا مناص من القول أنّ مصطلح الأشخاص الاعتبارية يعني صراحة أنها تكتسب الشخصية القانونية حكما، أي بنص القانون الذي اعتبرها كذلك وفي نفس الوقت يعني ذلك أنها ليست أشخاص طبيعية وانما يمنحها المشرع تلك الصفة القانونية الاعتبارية لكي تتمكن من أن تمارس حقوقا وتلتزم بواجبات لتحقيق العديد من الأغراض الاجتماعية سواء للمجتمع كلّه أو لأحد أطرافه.[16]

هذا المفهوم يدفعنا الى التساؤل عن امكانية منح الشخصية القانونية للروبوت على أساس أنه شخص اعتباري؟

بالرجوع إلى مفهوم الشخص الاعتباري نجد أنّ اضفاء صفة الشخصية الاعتبارية تكون بحكم القانون، كما أنّ الشخصية الاعتبارية هي معنوية أي غير ملموسة مثل ما هو الحال في الشركات التجارية التي تعتبر كيانات اقتصادية تكتسب الشخصية القانونية المعنوية عند قيدها في السجل التجاري. خلافا للروبوت الذكي الذي يتميز بطابعه الملموس أي هو عبارة عن أشياء مصنوعة من طرف الانسان.

والشيء بمفهومه القانوني هو: "كل موجود يمكن حيازته في الطبيعة أو أي جزء من العالم الخارجي يصلح لتحقيق مصلحة انسانية فردية أو جماعية أو اقتصادية أو أدبية ويعتبره القانون صالحا لأن يكون محلا للحقوق المالية"[17]، هذا ما يؤدي بنا الى القول بصعوبة إضفاء صفة الشخصية المعنوية عليها.

لكن رغم ذلك تبنى البعض هذا الطرح ولو بشكل جزئي، ففي ولاية "نيفادا الأمريكية" تم اخضاع الروبوتات الذكية لإجراءات القيد في سجل خاص أنشئ لهذا الغرض وخصّصت لها مبالغ مالية خاصّة بغرض التأمين عليها وجعلها تستجيب لدعاوي التعويض التي ترفع ضدها جراء الأضرار التي من الممكن أن تلحقها بمحيطها الخارجي، بذلك يكون قد تم الاعتراف ولو جزئيا ببعض سلطات الشخص المعنوي.[18]

المطلب الثالث: الاعتراف للروبوت بشخصية قانونية خاصة -الشخصية الافتراضية-

مما لا شك فيه أنّ التوسع في المفاهيم القانونية التقليدية ليس بالأمر الجديد ففكرة الشخصية المعنوية التي أصبحت اليوم نظرية معترف بها قانونا قد أثارت جدلا فقهيا لم تثره أي نظرية أخرى في القانون، فالفقهاء اختلفوا في أساس منح الشخصية القانونية لكائن ليس له وجود مادي كالإنسان وذهب آخرون إلى نفي هذه الشخصية.[19]

فلقد ثار خلاف فقهي حول تكييف طبيعة الشخصية المعنوية فقد ظهرت عدّة نظريات وآراء ومذاهب أهمّها: نظرية الافتراض القانوني من روّادها الفقيه "سافيني" حيث اعتبر فقهاء هذه النظرية أنّ الانسان "الشخص الطبيعي" هو الشخص القانوني الوحيد القادر على اكتساب الحقوق وتحمّل الالتزامات أمّا الشخص المعنوي فهو مجرد مجاز وافتراض من باب تمكين مجموعة من الاشخاص أو مجموعة من الأموال من أداء مهامهم الجماعية وتحقيق الأغراض الموجودة من أجلها.[20]

أمّا نظرية الشخصية الحقيقية فتتبلور فكرتهم في أنّ الأشخاص الاعتبارية ليست أوهام وليست مجرد افتراضات لا وجود لها إلّا عندما ينص عليها القانون لكنها حقائق واقعية تفرض نفسها على المشرع لأنها توجد من تلقاء نفسها بمجرد تكوينها دون اعتراف المشرع أو القانون بوجودها.[21]

والجدير بالذكر أنّ كل الانتقادات التي وجهت لنظرية الشخص المعنوي لم تهدم أهميته العملية باعتبارها بناء قانونيا ضروريا للاستمرارية التي تقتضيها المصالح الجماعية، لذلك أخذت بها جل التشريعات تقريبا.[22]

وتجدر الإشارة إلى أنّ الشخصية القانونية التي تمنح للروبوت الذكي تختلف عن تلك التي يكتسبها الأشخاص المعنويين، فهذه الأخيرة تسيّر من طرف أشخاص طبيعيين، فمن المعروف أنّ الشركات التجارية مثلا لها شخصية قانونية مستقلة عن شخصية مؤسسيها ولكن هذه الشركة في كل الحالات يتولى إدارتها أشخاص طبيعيين أي هناك دائما تدخل من الانسان في هذا الشخص الاعتباري، كذلك الحال بالنسبة لباقي الأشخاص المعنوية الأخرى التي حدّدها القانون، على خلاف ما هو الحال في الروبوت الذكي الذي إن اكتسب الشخصية القانونية فيتحمل المسؤولية كاملة لعدم تدخل الإنسان في تصرفاته لأنّه يتمتع بالاستقلالية.[23]

ويقصد باستقلالية الروبوت الذكي حسب القانون المدني الأوروبي للروبوتات قدرته على اتخاذ القرارات وتنفيذها دون تدخل الانسان، أي بشكل مستقل دون أي تأثير خارجي.

استنادا إلى ما سبق نقول أنّه ليس من المستبعد على القواعد القانونية إدراج المزيد من الحيل القانونية لتتماشى مع تطورات الوضع الراهن، فمع التطور العلمي في مجال التكنولوجيات الرقمية ظهر ما يسمّى "الشخص الافتراضي" أو "الشخصية الافتراضية" والتي تشمل الروبوتات الذكية. ولا بد من التأكيد على أنّ الشخصية الافتراضية ليس لها تشريع ولا وضع قانوني واضح وخاص بها، فالقانون المدني الجزائري ليومنا هذا ما زال لا يعرف هذا المفهوم. فهي ليست شخصية طبيعية ولا معنوية. بل هي شخصية رقمية.

والشخص الافتراضي هو عبارة عن هوية تخرق حدود الهوية الطبيعية مع الاحتفاظ بخاصية التفاعل معها لحصول المنفعة الطبيعية.[24]

يمكن تعريفه كذلك من زاوية أنه شخص رقمي فهو عبارة عن مجموعة معلومات رقمية متداولة في الشبكة.[25]

إنّ الحديث عن منح الشخص الافتراضي شخصية قانونية ما زالت فكرة لم تلق تأييد كلّي ولا معارضة كليّة، فقد اختلفت آراء الفقهاء ورجال القانون بخصوص هذا الرأي، منهم من عارض هذا الطرح على أساس أنّ الروبوتات الذكية ما زالت الى يومنا هذا لم تصل إلى درجة عالية من الذكاء الذي تحاكي به الذكاء الإنساني، وبالتالي ليس من المنطقي اكتسابها للشخصية القانونية.

أضف إلى ذلك أنّ الهدف من منح الشخصية القانونية للشخص الافتراضي هو إلقاء المسؤولية عليه في حالة إحداث ضرر وليس حمايته، بالتالي يجب رفض فكرة منحه الشخصية

القانونية الذكية بحجة أن المصنعون يحاولون اعفاء أنفسهم من المسؤولية عن أعمال أجهزتهم. بالتالي إذا منحت الشخصية القانونية لهذه الروبوتات الذكية من الممكن أن تسقط مسؤولية الجهة المصنعة، بالإضافة الى أنها تشكل خطرا عامّا على النظام العام.[26]

وعلى النقيض من ذلك فقد أيّد جانب آخر من الفقهاء فكرة منح الشخص الافتراضي الشخصية القانونية، لأنّ الروبوت الذكي ليس إنسان وليس حيوان وإنما هو نوع جديد يعني فئة قانونية جديدة، فمفهوم الشخص لا يراد به الشخص الطبيعي فقط. لابد إذا التمييز بين الشخص والانسان وذلك على اعتبار أن الشخص حقيقة انسانية قبل أن يكون مفهوم قانوني.[27]

وفي ذات السياق هناك بعض الفقهاء من بينهم *DIDIER Guével* الذي دعا الى ضرورة التفكير في التوسيع في فكرة الشخصية القانونية فلا يجب حصرها في أشخاص طبيعية وأشخاص معنوية.[28]

وهذا ما اتجه إليه القانون المدني الأوروبي للروبوتات والذي نص على أنّه في الحالات التي يمكن فيها للروبوت أن يتخذ قرارات مستقلة، ستكون قواعد المسؤولية القانونية التقليدية غير كافيه لأنها لا تستطيع تحديد هوية المسؤول عن التعويض عن الضرر.[29] ولذلك يجب التفكير بجدية في منح هذا الروبوت الذكى الشخصية القانونية الافتراضية.

وبخصوص المعاملات الالكترونية دعا بعض الفقهاء لضرورة منح الوكيل الذكى شخصية قانونية افتراضية [30]. وأيّدوا فكرتهم بالعديد من الحجج كتحقيق مصلحة مستخدم البرنامج وحمايته من الأخطاء الفنية غير المتوقعة التي تقع من البرنامج وكذلك الأخطاء التي لم يساهم فيها، فلو اعتبرنا الوكيل الالكتروني الذكى مجرد أداة يستخدمها الشخص في التعاقد فيكون مسؤولا عن كافة الأخطاء التي تقع من البرنامج سواء كانت أخطاء في إدخال المعلومات له ويكون المستخدم متسببا فيها أو الأخطاء الفنية المتعلقة بالبرمجة وهي أخطاء لم يشارك فيها المستخدم[31].

هذا بالإضافة إلى أنّ إلقاء المسؤولية على المستخدم سيؤدي إلى إحجام الكثيرين عن التعامل بهذه البرامج مما يؤدي إلى عرقلة التجارة الالكترونية ويختلف الأمر إذا ما اعتبرنا الوكيل الالكتروني الذكى شخصا قانونيا يستطيع التعبير عن إرادته باعتباره وكيلا عن المستخدم ففي هذه الحالة يستطيع مستخدم البرنامج التمسك بخطأ الوكيل.[32]

خاتمة:

ما وصل إليه الروبوت الذكي من تطور في الوقت الحالي هو نتاج العديد من النظريات والتحليلات التي بدأت منذ خمسينات القرن الماضي وفي حقيقة الأمر أنّ كل ما يقال حاليا عن

الروبوت الذكي لا يكون جازما لعدم وجود نصوص قانونية تعالج مختلف الإشكاليات التي يثيرها.

ولذلك حاولنا من خلال هذه الدراسة التعرف على المقصود بالروبوت الذكي، ثم معالجة الإشكالية التي تثيرها موضوع اكتسابه الشخصية القانونية ومدى صحة تطبيق القواعد التقليدية في ظل غياب منظومة قانونية.

وأهمّ النتائج المستخلصة من هذه الدراسة:

- صعوبة الاتفاق على مفهوم واحد ومحدّد للروبوت الذكي.

- عدم وجود نصوص قانونية تعالج المسائل القانونية التي يثيرها استخدام الروبوت الذكي.

- تضارب الآراء الفقهية بخصوص الاعتراف للروبوت الذكي بالشخصية القانونية.

- صعوبة تطبيق القواعد القانونية الحالية المنظمة للشخصية القانونية.

- نادي بعض الفقهاء إلى ضرورة تبني فكرة اعتبار الروبوت الذكي شخص رقمي والاعتراف له بالشخصية القانونية الافتراضية.

وبناء على هذه النتائج نوصي ب:

- ضرورة إعاده النظر في التقسيم التقليدي للشخصية القانونية التي تشمل الأشخاص الطبيعية والمعنوية فقط، وتبني شخصية قانونية افتراضية تتناسب مع الطبيعة الخاصة للروبوت الذكي.

- ضرورة وضع إطار تشريعي ينظّم ويعالج مختلف المسائل القانونية التي يثيرها التعامل مع الروبوت الذكي.

الهوامش:

[1] - *AIDA Ponce Del Castillo,* ***Alaw on robotics and artificial intelligence in the EU ?*** *2september 2017, P05, 10.07.2021 ;https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=3180004*

[2] - القوصي همام، إشكالية الشخص المسؤول عن تشغيل الروبوت (تأثير نظرية "النائب الإنساني" على جدوى القانون في المستقبل) - دراسة تحليليّة استشرافيّة في قواعد القانون المدني الأوروبي الخاص بالروبوتات، مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة، العدد 25، ماي 2018، ص 79.

[3] - بومديان محمد، الذكاء الاصطناعي تحدّ جديد في القانون، مجلة مسارات في الابحاث والدراسات القانونية، المجلد التاسع، العدد العاشر، 2019، ص 200.

[4] - *HABIB Ahmed,* ***Artificial intelligence****, 2017, 08, 30, 2021:*
.https://www.researchgate.net/publication/325581483

[5] - *Christophe Leroux ; Roberto Labruto,* ***Eu Robotics AISBL****, Suggestion for a green paper on legal issues in robbotics contribution to deliverable D3.2.1 on ELS issues in robotics, P.54,09. 02. 2021. https://www.researchgate.net/publication/220758279 eu Robotics Shapig the future of European robotics.*

[6] – بن عثمان فريدة، الذكاء الاصطناعي- مقاربة قانونية-، دفاتر السياسة والقانون، المجلد 12، العدد 2، 2020، ص 165.

[7] – معمر بن طرية؛ قادة شهيدة، أضرار الروبتات وتقنيات الذكاء الاصطناعي: تحدّ جديد لقانون المسؤولية المدنية الحالي -لمحات في بعض مستحدثات القانون المقارن، ملتقى دولي " الذكاء الاصطناعي: تحدّ جديد للقانون؟، حوليات جامعة الجزائر1، موفم للنشر، العدد 07، 27 و28 نوفمبر 2018، ص 135.

[8] – المرجع نفسه، ص 136.

[9] – محمد عرفان الخطيب، المسؤولية المدنية والذكاء الاصطناعي... إمكانية المساءلة؟ دراسة تحليلية معمقة لقواعد المسؤولية المدنية في القانون المدني الفرنسي، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، المجلد الثامن، العدد 29، 2020، ص 123.

[10] – عوض أحمد الزعبي، المدخل إلى علم القانون، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، الأردن، 2007، ص 378.

[11] – الأمر رقم 75 -58 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق ل 26 سبتمبر سنة 1975 المتضمن القانون المدني المعدل والمتمم.

[12] – عوض أحمد الزعبي المرجع السابق، ص 379، تناول المشرع الجزائري الأحكام الخاصة بالأشخاص في الباب الثاني من القانون المدني تحت عنوان "الاشخاص الطبيعية والاعتبارية" مخصصا لها المواد من 25 الى 48 بالنسبة للشخص الطبيعي ومن المادة 49 الى 52 بالنسبة للشخص الاعتباري.

[13] – عبد الحميد زعلانه، المدخل لدراسة القانون -النظرية العامة للحق-، الطبعة الثانية، الجزائر 2007، ص 153.

[14] – علي أحمد صالح، المدخل لدراسة العلوم القانونية- نظريه الحق-، الطبعة الأولى، دار بلقيس، الجزائر، ص 117؛ قد نص المشرع الجزائري في المادة 79 من القانون المدني على أنّ الاشخاص الاعتبارية هي الدولة، الولاية البلدية، المؤسسات...

[15] – إسحاق ابراهيم منصور، نظريتا القانون والحق وتطبيقاتهما في القواعد الجزائرية، الطبعة الثامنة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 236.

[16] – إسحاق ابراهيم منصور، المرجع السابق، ص 236.

[17] – للشيء خصائص معينة تتمثل فيما يلي:

– يجب أن يكون له وجود مستقل عن وجود الانسان؛ فالشيء هو نقيض صاحب الحق وكل ما لا يعدّ شخصا يعد شيئا.

– أن يصلح لأن يكون محلا لعلاقات قانونية.

– يمكن حيازته؛ راجع تفصيل ذلك: عوض أحمد الزعبي. المرجع السابق، ص 510.

[18] – معمر بن طرية، وقادة شهيدة، المرجع السابق، ص 134.

[19] – عبد المجيد الزعلاني، المرجع السابق، ص 154.

[20] – علي أحمد صالح، المرجع السابق، ص 118.

[21] – إسحاق ابراهيم منصور، المرجع السابق، ص 238.

[22] – عبد المجيد الزعلاني المرجع نفسه، ص 156.

[23] - *Section(AA) ,**the European Parliament**, Civil Law Rules on Robotics, P8-TA (2017) 0051 ,16 February 2017.*

[24] – نساخ فاطمة. الشخصية القانونية للكائن الجديد" الشخص الافتراضي والروبوت"، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد الخامس، العدد الأول، 2020، ص 217.

[25] – المرجع نفسه، ص 217.

[26] – نساخ فاطمة، المرجع السابق، ص 220.

[27] – المرجع نفسه، ص 221.

[28] - *Archambault. L;Catherine. L,* ***Vers de nouvelles personnalites juridiques au 21ème siecle ? (robots, animaux et espaces naturels)*** *,25mai.2018*
https://www.selene-avocats.fr/publications-activites/2162-vers-de-nouvelles-personnalites-juridiques-21eme-siecle-robots-animaux-espaces-naturels/

[29] - *Section (AF,)* ***the European Parliament*** *,Civil Law Rules on Robotics of 2017.*

[30] – الوكيل الالكتروني الذكى هو "برنامج يتولى تنفيذ عمليات متنوعة نيابة عن المستخدم لتحقيق أهدافه ويتمتع اثناء قيامه بذلك بالاستقلالة."؛ أحمد قاسم فرح، استخدام الوكيل الذكي في التجارة الالكترونية- دراسة قانونية مقارنة- في إطار ماهيته ونفاذ تصرفاته، مجلة المفكر، العدد السادس عشر، جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، بسكرة، ص 16.

[31] – ربحي تبوب فاطمة الزهراء، الوكيل الذكى في إبرام العقد، ، ملتقى دولى " الذكاء الاصطناعي: تحدّ جديد للقانون؟، حوليات جامعة الجزائر1، موفم للنشر، العدد 07، 27 و28 نوفمبر 2018، ص 86.

[32] – المرجع نفسه، ص 87.